تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين المتعلقة بالتعليم داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية .

أ.د.عمر عسوس
قسم علم الاجتماع
المركز الجامعي –قالمة

ملخص

يتناول هذا المقال موضوع تطبيق قواعد الحد الأدنى للأمم المتحدة لمعاملة المذنبين المتعلقة بالتعليم داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية كما يحاول التعرف على أهمية عملية التعليم والتدريب كجزء من عملية تأهيل النزلاء في المؤسسات الإصلاحية والعقابية والوقوف على المعوقات التي تحول دون نجاح عملية تعليم وتدريب نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية. وينهي المؤلف المقال بتقديم اقتراحات من شأنها المساعدة على تخطي معوقات العملية التعليمية داخل هذه المؤسسات.

Abstract

The article attempts to investigate the implementation of the United Nations' Minimum Rules for the Treatment of Offenders related to education and training within the correctional and penal institutions in the Arab world. It shows the importance of education and training, as an integral part of the rehabilitation process, within such correctional and penal institutions. It also looks into the obstacles preventing the successful achievement of the

مقدمة:

إن العقاب قديم قدم البشرية نفسها، حيث كان حرمان آدم و حواء من الجنة بمثابة أول عقاب عرفه الإنسان وذلك عندما خالفا أوامر المولى سبحانه و تعالى و اقتربا من الشجرة المحرمة، و بذلك أمرهما الله بالهبوط منها بقوله تعالى : "**قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل و لا يشقى.و من أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى. قال ربي لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا. قال كذلك أتتك آياتن**

فنسيتها وكذلك اليوم تنسى. و كذلك نجزي من أسرف و لم يؤمن بآيت ربه ولعذاب الآخرة اشد وأبقى " (سورة طه: 122- 127) .

و الوجه الآخر للعقوبة التي وجهها الله لعبده هي جعله يجد و يكد و يبدل جهدا و يتعرض للألم في حياته ككفارة عن سيئاته تطهره من ذنوبه . لقد اتخذ العقاب طابعا دينيا في المجتمعات البدائية لأنه كان يعتبر جزاء على خطايا البشر و عصيانهم للآلهة، و من ثم كان الفرد يتقبل العقوبة من زعيم العشيرة بإذعان كامل نظرا للتبريرات الدينية التي تقدم له. ثم أخد العقاب طابع الانتقام الفردي في ظل النظام العائلي و تحول إلى الطابع الجماعي في ظل نظام العشيرة . و عندما ساد نظام القبائل في المجتمعات العربية أصبح الانتقام من المجرم من حق القبيلة سواء كانت الجريمة نتيجة اعتداء خارجي أم داخلي. أما في العصور الحديثة فإن تسليط العقاب على المجرمين أصبح من حق الدولة التي تحكم بالحق بين أفراد المجتمع وفق قوانينها الثابتة (عبد الستار: 1985: 225).

كانت العقوبة تتميز بالقسوة و الوحشية حيث تصل إلى حد تفتيت عظام الجسم، ربط كل طرف من أطراف الجسم بحصان ثم إطلاق الأحصنة في اتجاهات مختلفة، الإعدام غرقا ووضع المحكوم عليه في الزيت المغلي ، الضرب و الجلد و الإلقاء بين أنياب الوحوش و الحيوانات المفترسة (عبد الستار: 985: 277) .

وبحلول الثورة الفرنسية تم التخلي عن بعض العقوبات ذات الطابع البدائي المذكورة آنفا لتسمو لما هو إنساني و أصبح يطبق على المذنب الحد الأدنى من الألم الضروري الذي يتطلبه تنفيذ العقوبة . و بفضل ما قامت به الجمعيات المنادية بإصلاح السجون و معاملة المجرمين حلت محل الأساليب العقابية التقليدية أساليب غير بدنية كالاختبار القضائي و الإفراج الشرطي و الحكم غير المحدود و الرعاية اللاحقة و الغرامة ووقف تنفيذ الحكم إلى غير ذلك من بدائل العقاب مثل التأهيل الذي لعبت في إرساء دعائمه قواعد الأمم المتحدة لمعاملة المذنبين دورا رئيسيا .

و يهدف هذا المقال إلى:

- **1** – التعرف على دور قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين في التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية.
- **2** – التعرف على أهمية التعليم و التدريب كجزء من العملية التأهيلية داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية .
- **3** – الوقوف على المعوقات التي تحول دون نجاح العملية التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية.
- **4** – تقديم بعض الاقتراحات لتخطي هذه المعوقات.

تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين ودورها في التعليم في المؤسسات الإصلاحية والعقابية:

تزعمت عملية إصلاح معاملة المذنبين اللجنة الدولية الجنائية و العقابية International Penal and Penitentiary Commission (IPPC) منذ انبثاقها عن المؤتمر الدولي الجنائي و العقابي في لندن في عام 1872. وكان هذا المؤتمر قد صاغ قواعد تنظيمية تنظم عملية رعاية السجناء و تحسين أوضاعهم و الاعتراف بحقهم في التعليم و التأهيل و التدريب. ثم سلمت هذه اللجنة مهامها إلى الأمم المتحدة بموجب الاتفاقية 415 المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت مؤتمرا خاصا حول الإجرام في جنيف في سنة 1955، شارك فيه 512 عضوا من 61 دولة بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمة الدولية للعمل و المنظمة التربوية و التعليمية و الثقافية التابعة للأمم المتحدة و المنظمة العالمية للصحة و مجلس أوروبا و جامعة الدول العربية . وقد توجت أعمال المؤتمر بالتوصل إلى صياغة 95 قاعدة للحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي هي عبارة عن صيغة مطورة للمبادئ التي توصلت إليها اللجنة الدولية العقابية و الجنائية. و تمت المصادقة على هذه القواعد في 10 يوليو 1957 (سورياال:1993: –5 6).

اشتملت هذه القواعد على جزأين رئيسين، تعلق الأول منها بالإدارة العامة للمؤسسات العقابية في حين اهتم الثاني بالأنظمة الواجب تطبيقها على كل فئة من فئات المسجونين مثل إلزامية الفصل بين فئات المساجين و الرعاية الصحية و

اللباس و النظافة و المأكل و المشرب الخ .... و إلى جانب هذه القواعد جاءت القاعدة 77 لتقر حق السجناء في التعليم حيث جاء فيها ما يلي:

"(1) – تتخذ إجراءات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منه، بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك . و يجب أن يكون تعليم الأميين و الأحداث إلزاميا، و أن توجه إليه الإدارة عناية خاصة.

(2) – يجعل تعليم السجناء، في حدود المستطاع عمليا، تناسبا مع نظام التعليم العام في البلد، بحيث يكون في مقدورهم ، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عناء " (العوجي: 1987: 739)

كما أشارت القاعدة 71 المتعلقة بحق السجين في العمل في بندها الخامس على " ضرورة توفير تدريب مهني نافع للسجناء القادرين على الانتفاع به، ولا سيما الشباب " (العوجي: 1987: 739)، و على غرار صدور قواعد الأمم المتحدة لمعاملة المذنبين أصدر مجلس أوروبا التوصية رقم 89 بتاريخ 13 تشرين الأول 1989 التي أوصت بوجوب إتاحة فرص التعليم الأساسي و التأهيل المهني و النشاطات الخلاقة و الثقافية و التربية الاجتماعية و إمكانية الاستعانة بالمكتبة أمام المحكوم عليهم . كما حثت هذه التوصية على مساواة التعليم بالسجن من حيث النوعية بالتعليم خارج السجن بالإضافة إلى وجوب تشجيع البرامج التعليمية من قبل المؤسسات الإصلاحية و العقابية و السهر على تنفيذها و عدم اعتبار التعليم أقل أهمية من العمل العقابي و يكون مجانا وأن يشترط في المعلمين إتباع تقنيات حديثة للتغلب على العقبات العقلية و السلوكية التي يتصف بها السجناء عادة (العوجي : 1993: 399)

و بموجب صدور قواعد الأمم المتحدة للحد الأدنى لمعاملة المذنبين و توصية مجلس أوروبا المتعلقة بحق السجناء في التعليم و التكوين المهني بدأت الحكومات بالعمل على توفير التعليم الأساسي و التعليم المهني داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية لأن الجهل و الافتقار للقيم الأخلاقية هما من العوامل التي يرى الباحثون لها علاقة بحدوث الجريمة .

لذا، فإنه من الأهمية بمكان إعطاء لمحة موجزة حول دخول التعليم و التدريب المهني كجزء من عملية تأهيل وعلاج النزلاء و إعادة إدماجهم في المجتمع.

التعليم و التدريب كجزء من البرامج الإصلاحية:

قبل صدور قواعد الأمم المتحدة للحد الأدنى لمعاملة المذنبين ارتبط التعليم في السجون بالدين لما يلعبه من دور في مساعدة النزلاء على قراءة الإنجيل و الكتب الدينية الأخرى. ثم ارتبط بالتأهيل الصناعي في نهاية القرن السادس عشر و إبان القرن السابع. .إلا أن التعليم غير الديني بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء إصلاحية " الميرا " في نيويورك مند عام 1876م. و أدخل التعليم في السجون نظرا للاعتقاد السائد بين الإداريين المسيرين للسجون الذي مفاده أن معظم النزلاء كانوا من الأميين أو المتأخرين في تعليمهم المدرسي العادي (الدوري: 357:1989) .

ومن ثم أدخل التعليم الأساسي لمساعدتهم في الحصول على الخبرات الحياتية و تنمية مهاراتهم المهنية التي تؤهلهم للحصول على عمل لسد العوز الاقتصادي و تجاوز الإحباط الذي كانوا يعانون منه . هذا بالإضافة إلى مساعدة التعليم الأساسي لهم في تعديل شخصياتهم و بالتالي يصبحون أفرادا صالحين يحترمون النظام الاجتماعي. حيث اعتبر قانون ولاية نيويورك عملية تعليم السجناء بمثابة عملية تنشئة اجتماعية جديدة يكتسب من خلالها السجين اتجاهات نفسية جديدة تجاه الحياة ، و بذلك يصبح مواطنا صالحا مزودا بمهارات و معارف تساعده على الكسب الشريف له و لعائلته . و من ثم تصبح عملية التعليم في السجن عملية تربوية متكاملة تتعدى المناهج المدرسية العادية لتشتمل أهدافا إصلاحية أخرى مثل مكافحة الأمية و تأهيل النزيل تأهيلا مهنيا و إكسابه مزايا شخصية كالعادات الجيدة و الاعتزاز بالنفس و روح المسؤولية (الدوري: 57:1989 3 -359) .

و يتمثل الهدف الرئيسي للإصلاح في محاولة الحد من معدل الجريمة و التحكم فيها ، فبالإصلاح يمكن الحد من العود ة إلى الجريمة و الإنحراف. و تشتمل العملية الإصلاحية على عدة تدابير أصبح تعليم النزلاء و تدريبهم مهنيا من برامجها. و عملا بهذه التوصيات و إيمانا منها في الرسالة التربوية الملقاة على عاتقها، عملت

معظم الدول العربية على تطوير سجونها و جعلها تواكب مسيرة الحضارة الإنسانية من حيث معاملة المساجين. حيث أدخلت التعليم كجزء من العملية الإصلاحية داخل مؤسساتها العقابية و الإصلاحية. و تشتمل العملية التعليمية داخل هذه المؤسسات على عدة أنواع من التعليم هي كالتالي:

1 – التعليم الفني و التدريب المهني.

2 – التعليم الفني و التدريب المهني.

3 – تعليم الكبار و محو الأمية.

4 – التعليم العالي و هو عبارة عن مجهودات فردية من قبل النزلاء الذين كانوا يزاولون التعليم الجامعي عند إدانتهم.

5 – تحفيظ القرآن و هو نظام معمول به في المملكة العربية السعودية يكافأ النزلاء بموجبه بتخفيض عقوبتهم كحافز لهم.

و رغم الجهود التي بذلتها بعض الدول العربية، فإن العملية التعليمية داخل المؤسسات العقابية و الإصلاحية تواجهها معوقات متعددة تحول دون تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها .

معوقات العملية التعليمية في المؤسسات الإصلاحية و العقابية :

إن العملية التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية لا تؤدي في كثير من الأحيان غرضها الإصلاحي الذي وضعت من أجله نظرا للعوائق التالية :

1– ضعف البرامج التعليمية و عدم ملاءمتها للواقع:

رغم ندرة الدراسات التقييمية حول برامج التأهيل و التعليم داخل المؤسسات العقابية و الإصلاحية ، إن لم تكن معدومة ، فإن أول عائق تواجهه العملية التعليمية بأنواعها داخل هذه المؤسسات يتمثل في ضعف برامجها و عدم ملاءمتها للواقع. و هذا ما توصلت إليه بعض نتائج رسائل الماجستير التي أجراها طلاب المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب على برامج التأهيل في المؤسسات العقابية و الإصلاحية في المملكة العربية السعودية كمثال لنماذج التأهيل في الوطن العربي(المطيري: 1992، السديري: 1993، مناجا: 1995) .

و يكمن ضعف العملية التعليمية، سواء تلك المتعلقة بالتعليم الأساسي أو محو الأمية أو التعليم المهني، في عدم تمشي هذه الأخيرة مع حاجات و رغبات النزلاء الأمر الذي يجعلها غير نافعة و غير جذابة بالنسبة لهم خاصة و أن الدراسات الميدانية التي أجريت في مجال تعليم الكبار أثبتت أن نوع التعليم و مدى تلبيته لحاجات النزلاء يجعلهم يجتذبون نحوه و يقبلون عليه .

و من مثل البرامج و المناهج التي تنجح في تحقيق هدفها الإصلاحي تلك التي تدور محاورها حول النشاطات اليومية للفرد كطرق إعداد الأطعمة و التدريب على فنون التفصيل و الحياكة بالنسبة للنساء و تعلم المهن المختلفة بالنسبة للرجال. أي أنه كلما جاءت مناهج تعليم السجناء ملبية لحاجاتهم كلما اندفعوا نحوها طواعية. و على عكس ذلك كلما جاءت غير ملبية لرغبات النزلاء كلما كانت ضعيفة و من ثم لا يقبلون عليها و لا تؤدي الغرض الذي وضعت من أجله . لذا فإنه من الأهمية بمكان إجراء دراسات مسحية قبل إعداد المناهج و تحديد الخبرات التربوية للكشف عن الاحتياجات الفعلية للنزلاء سواء كانوا كبارا أم أحداثا و من ثم يمكن انتقاء الأمور التي يجب وضعها و تلك التي تتطلب التعديل .

و يرجع ضعف هده البرامج إلى كونها لا تأخذ بعين الاعتبار بعض الاختلافات و الفروق الشخصية الموجودة لدى مجتمع النزلاء و المتمثلة في الجنس من حيث كون النزيل ذكرا أو أنثى، و الفروق العمرية بين فئات النزلاء الكبار و الأحداث منهم، و المستوى التعليمي و المهن التي كانوا يمارسونها قبل دخولهم السجن أو المؤسسة الإصلاحية و الخلفية الاجتماعية للنزيل . كما أنها لا تتضمن الخبرات الإيجابية في مناهجها بحيث تلعب دورا مباشرا في حل المشاكل المستقبلية للنزلاء بعد الإفراج عنهم.

و كذلك فإن المناهج المعمول بها في المؤسسات العقابية و الإصلاحية لا تحدد الحاجات و المشكلات التي تشغل بال النزيل كبيرا كان أم حدثا لتستخدم كمدخل في العملية التعليمية لدفع النزيل الدارس إلى الإقبال و التحمس للتعليم و الاستمرار فيه بحيث يشعر أن ما يقدم إليه يشبع ميوله و يساهم في حل أحد مشاكله .

2 – عدم تخصص الإداريين القائمين بها :

إن العملية التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية في معظم البلدان العربية موكلة لإداريين غير متخصصين في إدارة برامجها و هذا ما يترتب عنه قصور في التنظيم الإداري لعملية تعليم النزلاء من الأحداث و الكبار في الوقت الذي تتطلب فيه هذه العملية توافر عناصر إدارية ذات كفاءة عالية تهتم بالتنظيم الجيد لبرامج تعليم النزلاء .

3 – عدم توافر المعلمين المتخصصين في أساليب تعليم الفئات الخاصة من مجتمع النزلاء :

حيث أن معلمي المؤسسات الإصلاحية و العقابية هم عبارة عن معلمي المدارس الابتدائية و المتوسطة و الثانوية العادية التي تعلم أفرادا أسوياء متجانسين من حيث السن و الخلفيات الأخرى إلى حد كبير. بينما تستلزم عملية تعليم النزلاء وجود هيئة تدريسية ذات خبرات و مهارات و تقنيات نوعية قادرة على توصيل المادة العلمية للنزلاء رغم اختلاف خلفياتهم المتعددة و التي تعد من العوائق الحائلة دون تعلمهم. و بالإضافة إلى ذلك فحتى هؤلاء المعلمون و المدربون يعزفون عن العمل في المؤسسات العقابية و الإصلاحية نظرا لخصوصية التعليم و التدريب بها و حساسيته لوجوده داخل هذه المؤسسات و قلة العائد المادي .

4 – نقص الإمكانيات المالية :

من المؤكد أن نجاح المؤسسات الإصلاحية و العقابية في أداء رسالتها الإصلاحية في أي بلد عربي يتوقف على مدى ما يخصص لكل مؤسسة من دعم مالي. و رغم ذلك فإن العديد من المؤسسات الإصلاحية و العقابية في البلدان العربية تعاني من نقص التمويل الأمر الذي يحول دون توفير المناخ المناسب للعملية التعليمية بداخلها و توفير الوسائل اللازمة و توظيف العناصر البشرية المتخصصة التي تقوم بتنفيذ العملية التعليمية .

لذا فإن العملية التعليمية في هذه المؤسسات تكاد لا يكون لها أثر ملموس في بعض الدول العربية و إن وجد فهو عبارة عن اجتهادات خاصة . و من هنا فإن عملية

الدعم المالي تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة لنجاح أو فشل البرامج الإصلاحية داخل المؤسسات الإصلاحية و العقابية عموما و العملية التعليمية خصوصا .

و هذا العائق ناتج بدوره عن عائق آخر يتمثل في ضعف الميزانية العامة لبعض الدول العربية و هي عقبة لا يمكن تخطيها إلا باللجوء إلى الجهود الأهلية و الدولية مثل اللجنة الدولية الجنائية و العقابية التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

5- عدم توفر قاعات خاصة مجهزة للتعليم و التدريب :

يؤدي العائق المالي إلى وجود عائق آخر يتمثل في عدم وجود المباني اللازمة لتنفيذ العملية التعليمية بشتى أنواعها في الإصلاحيات و المؤسسات العقابية. و كل ما هو موجود من مباني هو عبارة عن أمكنة لم تبن في الأساس لغرض التعليم، و من ثم فهي غير مطابقة للمواصفات التي تتطلبها العملية التعليمية داخل مثل هذه المؤسسات.

6 - عدم وجود المكتبات ذات التخصص النوعي :

من الأمور التي طالبت بها قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين حق النزلاء في الحصول على الكتاب. و رغم ذلك فإن غالبية المؤسسات الإصلاحية و العقابية في البلدان العربية لا تتوفر فيها مكتبات لتلبية حاجات النزلاء المتمثلة في الحصول على المعلومات بطريقة فعالة بحيث تساعدهم على تنمية قدراتهم و مهاراتهم . و حتى إن توفرت مكتبات في بعض المؤسسات الإصلاحية لبعض البلدان فهي عبارة عن مكتبات عادية و بدائية لا ترقى إلى مستوى المكتبة التي تتطلبها العملية التعليمية في المؤسسات الإصلاحية و العقابية التي تستدعي تجهيزات متخصصة ووسائل تعليمية حديثة مثل أجهزة عرض الشرائح و عرض أشرطة الفيديو و الداتا شو " data show " والأنترنت وهي وسائل عصرية تساعد على تعليم النزلاء الذين هم عبارة عن فئات خاصة من أفراد المجتمع تستدعي عملية تعليمهم عناية و رعاية خاصة تعتمد على وسائل وأجهزة متخصصة . وهذه المكتبات عادة لا تفتح إلا في ساعات الدراسة العادية و تغلق في نهاية النهار و في الليل وفي نهاية الأسبوع و العطل .

7 - عدم استمرارية العملية التعليمية بعد الإفراج عن النزيل :

يستمر التعليم بالنسبة للنزيل المتواجد في المؤسسة الإصلاحية أو العقابية ثم ينقطع بمجرد الإفراج عنه بعد انقضاء مدة العقوبة، و من ثم لن يكون له أثر ملموس .

8 – عدم إلزامية التعليم داخل المؤسسات العقابية و الإصلاحية :

إن عملية التعليم داخل هذه المؤسسات لمبنية على الرغبة الاختيارية لكل نزيل الذي ينظر إليها في كثير من الأحوال على أنها عملية ترفيهية يشغل بها وقت فراغه، بينما لا يطيق العديد من النزلاء الآخرين حتى الاستماع والتكلم عنها نظرا للتجارب القاسية التي واجهتهم أثناء طفولتهم. و من ثم نؤدي عدم إلزاميتها إلى جانب ذكريات النزيل المريرة بشأنها إلى عدم جدواها كوسيلة تأهيلية.

كيف يمكن تخطي هده العوائق :

على ضوء ما سبق ذكره من المعوقات التي تواجه العملية التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية، من المفروض أن تراجع كل مؤسسة إصلاحية أو عقابية برامجها التعليمية و التدريبية سواء بالنسبة للأحداث أو الكبار و ذلك للتأكد من أنها تتناسب مع المقاييس المطلوبة و التي تقوم على تفريد التعليم و التدريب . لأن هذه البرامج يجب أن تتوجه مباشرة إلى إعادة إدماج المذنب في المجتمع، و لا سيما أنه من المعروف أن التقنيات و الممارسات المخصصة للأحداث تختلف بعض الشيء عن تلك اللازمة للكبار إلا أن المبادئ هي واحدة . حيث تكون برامج الأحداث و الشباب أكثر تجهيزا و تستلزم مواردَ بشرية أحسن.و من أجل تحسين البرامج الإصلاحية يجب توفر الآتي:

1- بالنسبة للتعليم الأساسي :

– أن يكون لكل مؤسسة إصلاحية برنامج تربوي متكامل و متواصل بالنسبة للنزلاء. و حتى يكون ناجحا لابد من قيام قسم التربية و التعليم بـ :

– إجراء تقييم سنوي داخلي للتحصيل لدى كل نزيل و ذلك بالاعتماد على المعلومات و بيانات تمكن من قياس فاعلية البرنامج التعليمي مقارنة مع الأهداف المسطرة لها .

- الاعتراف بالشهادات التي تصدرها المؤسسات الإصلاحية و العقابية .
- إشراك النزلاء أنفسهم في وضع منهج التعليم حيث يمكن تضمين محاولة تفريد التعليم و تشخيصه أي تصحيح البرامج حسب الحالات الخاصة للنزلاء .
- يكون لقسم التعليم مخبر واحد على الأقل لتعليم المهارات الأولية. كما يجب أن يتناسب التعليم مع المستويات التعليمية للنزلاء.
- بالإضافة إلى استيفاء شروط التعليم الفعلي ، يجب أن يكون المعلمون الذين يدرسون في المؤسسات الإصلاحية للأحداث مؤهلين لتدريس الفئات الخاصة من الأطفال و لهم الخبرة في تدريس الفئات الخاصة نظرا لخصوصية سلوكهم و لهم خبرة في بيداغوجية التعليم .
- أن يكون لكل قسم تعليمي مرشد نفسي وأخصائي اجتماعي توضع تحت تصرفهما ملفات النزلاء .

2 – بالنسبة للتعليم المهني :

- يكون لكل مؤسسة إصلاحية برامج شبه مهنية و برامج مهنية و ذلك لتنمية المهارات المهنية لدى النزلاء .
- تكون برنامج التدريب المهني جزءا من وحدة متكاملة تتضمن تحديد الاحتياجات و أهداف البرامج التعليمية و التدريب المهني، وامتصاص المهن المتدرب عليها في سوق العمل.
- يكون منهج التدريب منظما حسب وحدات قصيرة و مكثفة و ذلك ليتمكن أصحاب الأحكام القصيرة من إنهائها.
- تتضمن برامج التدريب و صفات متكاملة تحتوي على إدماج العمل الأكاديمي المتمثل في تقديم مبادئ الكتابة و القراءة و الحساب في البرامج التدريبية حتى يتمكن النزلاء من الحصول على الثانوية العامة. كما تركز تركيزا قويا على إعادة تنشئة و تطبيع الفرد بالإضافة إلى تنمية المهارات المهنية و المعرفية لديه .

- تصمم البرامج التدريبية بحيث تهدف إلى استيفاء الحاجات الفردية للنزلاء و ليس حاجات المدرب أو المؤسسة أثناء تطوير البرامج و ذلك بالتعاون مع كل نزيل .
- يكون هناك نوع من الحوافز المادية كصرف شبه رواتب للنزلاء المتدربين .
- تختار البرامج التدريبية تبعا للعوامل التالية ذات العلاقة برفع إمكانية تسويق مهارات النزلاء:

1 - تحليل الاحتياجات التدريبية لمجتمع النزلاء.

2 – تحليل سوق العمل من حيث الوظائف الموجودة أو التي سوف يزداد الطلب عليها.

3 – تحليل الآداء و المهارات و المعرفة اللازمة للحصول على وظيفة ما.

- جعل برامج التعليم و التدريب المهني بقدر الإمكان مناسبة لعالم التوظيف بحيث :

1– تتضمن برامج التعليم و التدريب دراسات حول سوق العمل و وفرته.

2– تقدم دروس حول عينات من الوظائف و تكنولوجية المعدات قبل توجيه النزلاء إلى البرامج التدريبية.

3– تتضمن برامج التدريب تعليم النزلاء مجموعة من المهارات المهنية التي تزود المتدرب بمهارات أساسية و معرفية حول مجموعة من الوظائف المتشابهة بحيث يستطيع بواسطتها ممارسة أي عمل يدخل ضمن المجموعة المتشابهة التي تدرب عليها.

- يتحصل المتدربون على شهادات مهنية معترف بها حسب نظام الدولة المتعلق بالتعليم العام و المهني و يزودون بمعلومات متجددة حول الطرق الحديثة و التجديد الحادث في ميادين المهن المتدرب عليها.
- يكون عدد المعلمين أو المدربين متناسبا مع عدد المتدربين أو الدارسين في الفصل حتى يمكن توجيه العناية اللازمة لكل منهم .

- تكـون التجهيـزات و الآلات و العتـاد و مسـتوى المهـارات مسـاوية لتلـك المستعملة في عالم العمل.
- العمل علـى تشجيع بعض الشركات الصناعية علـى تنظيم دورات تدريبيـة لمجموعة من النزلاء لتوظفهم في مصانعها بعد تخرجهم.
- العمل على تشجيع عملية تدريب النزلاء في أماكن العمل .
- العمل علـى إقامـة برنـامج تـوظيفي لمسـاعدة النـزلاء الـذين تلقوا تعليمـا أو تدريبا مناسبا على إيجاد وظائف بعد تخرجهم.

4 – يجب أن تتضمن المناهج التي تنطبق في برامج التعليم و التدريب المهني التالي :

أ – أن يكون التركيز فيها على التعليم المبرمج الذي يعطي رد فعل سريع و يسمح بتفريد التعليم .

ب – أن تسـتعين بالوسـائل التعليميـة المسـاعدة الأخـرى مثـل الأشـرطة الصوتية و الآلات التدريسية و الكتب و الكمبيوتر و التليفزيون لتحفيز الدوافع الفردية و جلب الاهتمام .

جـ – أن يشرك بعض النـزلاء المختـارين للمسـاهمة فـي أدوار تعليميـة مثل تحضير بعض الأدوات التعليمية و التدريبية لأن ذلك يعطيهم إحساسا بالرضا عن النفس و من ثم توجد لديهم الرغبة في التعلم.

د – يمكـن الاعتمـاد علـى الدراسـة بالمراسـلة و ذلـك لتـوفير الدراسـة المتخصصـة للـذين لا يسـتطيعون الحصـول عليهـا فـي المؤسسـة الإصلاحية أو العقابية.

هـ – أن تعامل البرامج التعليمية و التدريبية من حيث الشهادات مثلما تعامل البرامج التعليمية و التدريبية خارج المؤسسات العقابية و الإصلاحية.

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن نوعية و مناسبة البرامج التعليمية الأساسية و المهنية منها في المؤسسات الإصلاحية و العقابية في الوطن العربي لم تحافظ على مواكبتها للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و التكنولوجية وكذا لم تواكب توقعات المجتمع. حيث أن العملية التعليمية فيها هي عبارة عن عنصر من برنامج واسع في المؤسسات الإصلاحية و العقابية عادة ما يكون على شكل ملء الفراغ المتبقي للنزيل.

و عليه فإن المكانة و الأولوية المعطاة للتعليم في المؤسسات الإصلاحية و العقابية لا تتمشى مع متطلبات و توقعات الحياة العصرية من حيث نوعية المعلمين و تنظيم الدراسة في حد ذاتها و نقص التنوع. فالمعلمون هم المعلمون العاديون الذين يدرسون في المدارس الابتدائية و المتوسطة و الثانوية و في كثير من الأحيان من زملاء النزلاء. و المواضيع المدرسة هي عبارة عن أشياء تقليدية و غير موحية بشيء، في حين أن القدرات المختلفة للنزلاء و مشاكلهم السلوكية الحادة و عدم فعاليتهم الاجتماعية و التغير الدائم لمجتمعهم كلها أمور تستلزم معلمين ذوي مهارات خاصة.

و بقدر ما تختلف عملية التعليم في المؤسسات العقابية و الإصلاحية عنها في نظام التعليم العام، فإنها كذلك تختلف حتى داخل المؤسسة العقابية أو الإصلاحية الواحدة نظرا لتنوع قدرات و أعمار وانحرافات و جرائم النزلاء في حد ذاتهم. لذا فإن نجاح العملية التعليمية مرهون بتطبيقها بعناية كاملة خاصة بالنسبة للذين مارسوا تجارب تعليمية فاشلة في صغرهم و كانت سببا في انحرافهم. وحتى تنجح العملية التعليمية داخل المؤسسات العقابية و الإصلاحية في أداء غرضها التربوي يجب أن:

- يتلاءم محتوى مناهجها مع خبرات النزلاء الكبار و الأحداث منهم حتى يتفاعلوا مع ما يقدم لهم من معلومات ومن ثم يستفيدون منها في تحسين ممارساتهم السلوكية .
- تأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية و العمرية و التعليمية و الاجتماعية .

- تكـون ذات علاقــة مباشــرة بالحاجــات الاجتماعيــة و القــيم و الاتجاهــات المجتمعية و تقدم حلولا عملية لمشكلات النزلاء.
- يكون محتوى مناهجها متوازيا من حيث الجوانب التي يشتمل عليها و يشارك في تحضيرها أخصائيون اجتماعيون و نفسانيون .
- تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الإصلاحية المتوخاة من العملية التعليمية .

و نظرا للتغيرات التي حدثت في احتياجات النزلاء مثل زيادة طلب المحرومين من الامتيـازات الاجتماعيـة علـى الحصـول عليهـا فـي المؤسسـات الإصـلاحية و العقابية (حقهم في الحصول على نصيبهم من التعليم الذي حرموا من مواصلته في المدارس العاديـة لعدم مناسبة المحيط العـائلي و الاجتمـاعي و فـي بعض الأحيـان نظـرا للفقـر)، فـإن الزيـادة فـي طلـب النـزلاء علـى التعليم و التـدريب تتطلـب توجيـه اهتمــام الســلطات المســئولة لزيــادة المخصصــات الماليــة للتعلــيم فــي المؤسســات الإصلاحية أكثر من التعليم العام نظرا لنوعية المؤهلات المتخصصة الواجب توفرها في معلمي المؤسسات الإصلاحية و العقابية .

المراجع

- أحمد، حافظ فرح ، " معوقات تعليم الكبار و أثرها في التنمية الاجتماعية "، مجلة التربية المستمرة، مركز تدريب قيادات الكبار لدول الخليج بالبحرين، العدد الرابع عشر ، أكتوبر 1988، صص : 68 - 81 .
- أحمد ، على فؤاد ،" الأساليب التربوية و التعليمية لعلاج الأحداث المنحرفين "، في أساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الإصلاحية ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ، 1990 ، صص : 69 - 99 .
- الدوري ، عدنان ، علم العقاب و معاملة المذنبين ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1989 .
- عبد الستار ، فوزية ، مبادئ علم الإجرام و علم العقاب ، دار النهضة العربية ، 1985 .
- السديري ، عبد الوهاب بن سعود ، قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين الخاصة بالعمل و التعليم ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، رسالة ماجستير غير منشورة، 1993.

- اللقاني ، أحمد حسين ، " حول تحديث طرق و أساليب تعليم الكبار ، مجلة التربية المستمرة، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج بالبحرين ، العدد الثامن، يونيو 1974 ، صص : 30 - 55 .

- العتيبي ، مناجا بن صالح ، أثر التأهيل المهني داخل السجون في الحد من العود إلى الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1995 .

- العوجي ، مصطفى ، التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية ، مؤسسة بحسون للنشر و التوزيع ، بيروت، 1987 .

- المطيري ، صالح ، التأهيل في السجون ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1990 .

- سليمان، إبراهيم جعفر ، " أساليب بناء المناهج التعليمية للكبار " مجلة التربية المستمرة، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج بالبحرين ، العدد الخامس، أكتوبر 1982، ص ص: 35- 51 .

- عبد الحميد ، محمد جمال الدين، " بعض نماذج التعليم و التعلم و استخدامها في ميدان المناهج و طرق التدريس في تقويم تحصيل التلاميذ "، حولية كلية التربية، جامعة قطر العدد الثالث، 1984، صص: 59 - 81 .

Souryal , Sam S. « The United Nations Minimum Rules for the Treatment of Offenders : An Overview With specific Reference to the Situation in Developing Countries » , Unpublished Paper . 1993 .